متطلبات تخطي الحركة التعاونية لموروثات الماضي

بدر عباس الموسوي

قبل الخوض بواقع الحركة التعاونية في العراق لا بد لنا أن نمهد لذلك بـتعريف هذه الحركة من خلال القانون وتسليط الضوء على أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ثم نعرج بشيء من التفصيل في تناول الاوضاع التي كانت تعيشها، والانتكاسات المتلاحقة التي مرت بها نحدد بعد ذلك ملامح لطموح النشود، بعد زوال جميع المعوقات التي كانت تحول دون تحقيق الأهداف بشكل أو آخر.

لقد عرفت المادة الأولى من قانون التعاون رقم (15) لسنة 1992 المعدل بالقانون (27) لسنة 1994 و (7) لسنة 1999، التعاون بما يلي:-

أ- التعاون تنظيم جماهيري اجتماعي واقتصادي هدفه تطوير العلاقات الاقتصادية في المجتمع من النمط الفردي إلى النمط الجماعي بما ينسجم مع السياسة العامة للدولة وبما يحقق الأداء الأفضل للحركة التعاونية".

ثم جاءت المادة (الثانية) من نفس القانون لترسم الهيكل التنظيمي له ابتداءً من الجمعية التعاونية - وهي أصغر تنظيم صعوداً لاتحاد العام - وهو أعلى تنظيم تعاوني مع وجود صندوق التعاون ومعهد التدريب التعاوني وكان ارتباط هذا التنظيم بمجلس الوزراء وفقاً لاحكام القانون الاخير بموجب الفقرة (1) من المادة (الثالثة) منه.

مما تقدم ايضاحه ومن مفهوم قانوني بحت نستطيع أن نصور بدقة هذه الحركة ومدى علاقتها بالمواطنين خاصة أصحاب الدخول المحدودة بالاضافة إلى تأثيرها الاقتصادي المباشر وكذلك تفاعلها مع حركة التطور الاجتماعي.

وابتداءً فقد منح القانون مميزات واعفاءات واسعة بلغت (10) صنوف تضمنتها المادة (34) منها على سبيل المثال:-

أ- تملك الدولة أو تؤجر إلى التنظيمات التعاونية العقارات التي تحتاجها لأغراضها (بدون بدل) أو بدل تشجيعي.

ب- كذلك اعفيت التنظيمات من جميع الرسوم.

ج- عوملت هذه التنظيمات معاملة المشاريع الصناعية بموجب قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم (25) لسنة 1991. او اي تشريع آخر يحل محله من حيث الاعفاءات.

د- كما تم منح التنظيمات التعاونية خصماً لا يقل عن 15% عن مشترياتها من دوائر الدولة والقطاع العام والمختلط.

وغير ذلك من الامتيازات والاعفاءات والافضليات. وكل ذلك بقصد تحفيز ودعم هذا التنظيم وتفعيل دوره في خدمة المواطنين وعكس هذه الامتيازات على منتسبيها من الجمعيات التعاونية أو تسويق خدماتها بحيث يكون هناك فارق كبير بين الاسعار التجارية السائدة في الاسواق وبين الأسعار التعاونية.

- غير أن واقع هذه الحركة كان بعيداً كل البعد عن تلك الأهداف والمفاهيم، الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض الخروقات الحادة وتهاون الادارات والقيادات التعاونية لواحدة تلو الأخرى وعلى مختلف المستويات ابتداءً من الجمعيات وصعوداً الى الاتحادات التعاونية في المحافظات وحتى الاتحاد العام نفسه في انجاز المرجوة ودليل على هذه الانحرافات أن غالبية الجمعيات الأستهلاكية ذات النشاط الواسع أصبحت معرضاً لأنتاج القطاع الخاص أو مستوردات وقطعت صلتها بأنتاج القطاع العام لسبب أو لآخر!!

وكذلك بالنسبة للجمعيات الانتاجية فقد اصبحت تتعامل مع دوائر الدول كوسيط بين المنتجين والمستهلكين ودخلت بعقود ضخمة لقاء (عمولة) تدخل في ميزانيات هذه الجمعيات وبطرق محاسبية (معقدة) في حين أن الهدف المتوخى من تأسيس هذه الجمعيات هو خدمة الأسر الضعيفة وتأمين مدخولات مالية إليها بقصد رفع مستواها المعاشي من خلال زجها في العملية الانتاجية كالخياطة مثلاً وهي المهنة الغالبة على هذا النمط من النشاط التعاوني.

وهناك صور وأمثلة متنوعة ومتعددة لنا بصدد تسليط الاضواء عليها وإبراز حجم الانحرافات فيها والخروقات التي واكبت ذلك الواقع الذي أجهز على الحركة التعاونية وانحدر بها نحو الهاوية واصبحت مضرباً للأمثال من حيث ارتفاع الأسعار ورداءة السلع والأنتاج، الأمر الذي أدى إلى توقف دوائر الدولة والقطاعين العام والمختلط عن منح التنصوص عليها قانونياً وانعكاس ذلك على عموم المواطنين اعضاء الجمعيات التعاونية.

وكنتيجة حتمية للواقع أشار اليه فقد برزت الظواهر السلبية التالية:

أ- انحسار النشاط التعاوني وعجزه التام عن التأثير الايجابي في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

ب- عزوف المواطنين عن الانتماء لهذه الحركة لا بل انسحاب اعداد كبيرة من اعضاء الجمعيات وعدم تجديد اشتراكاتهم لأعتقادهم بعدم سلامة وصحة مسيرتها.

ج- صعود بعض العناصر إلى القيادة العليا لهذه الحركة مع عدم إيمانها تماماً بالمبادئ التعاونية وان اهدافها خدمة الجماهير وليس الترفع عنهم والعمل بمعزل عن تطلعاتهم واحتياجاتهم.

د- تغليب المصالح الشخصية على الصلحة العامة والسعي للحصول على امتيازات وإيرادات مالية من خلال أشغال المراكز القيادية العليا في هذه التنظيمات.

كما وان بعض الافرازات السلبية الحقت الضرر بالاقتصاد الوطني جراء غياب الضوابط التنظيمية أو التابعات البدائية من قبل القيادات المسؤولة عن هذه الواجبات.

ونستطيع القول وبكل تأكيد ان الوضع العام للحركة التعاونية وعلى كل مستوياتها وانماطها كان لا يدعو الى الأطمئنان أو التفاؤل أو الأمل بتحقيق جزء ولو بسيط ومحدود من اهدافها وتطلعاتها.

والآن وبعد التحول السياسي الناجز وانبثاق روح الابداع والتجديد وزوال اسباب التردد والتخوف في عراقنا الحبيب يصبح من اللازم أن نتاخى العناصر القيادية التعاونية الجديدة وتنطلق بجدية وإيمان للسعي نحو تطوير هذه الحركة من الشوائب التي علقت بها خلال مسيرتها السابقة وان تطوي تلك الصفحات البالية من تاريخها.

لنا في المؤتمر على الرغم من أن التركة التي خلفها الآخرون ثقيلة الوطأة من حيث طبيعة وحجم تراكماتها السلبية. يضاف اليها ما حصل بموجودات التنظيمات التعاونية من أضرار ودمار وخراب، ويمكن في هذا السياق تأشير العديد من المهمات العاجلة على وفق ما يلي:

أ- الأستفادة من مبدأ الاستثمار وتوظيف الرساميل الخاصة لتحقيق الأهداف التعاونية بسبب عجز السيولة النقدية لعموم التنظيمات التعاونية عن تلبية بسط احتياجاتها من السلع والمواد والاجهزة وغيرها.

ب- الأسراع بتأهيل المواقع التعاونية المملوكة من قبلها بشكل متكامل ومتجانس مع متطلبات توفير الأموال والادارة والاستفادة من عملية الاستثمار.

ج- التحرر التام من محدودية الأنماط التعاونية الأربعة والتي بقيت لوقت طويل للنشاط التعاوني، وكأنما لا يوجد في نمط مكمل أو جديد أو مشاريع تنموية أخرى في العراق.

د- إعادة النظر ببعض مواد القانون رقم (15) لسنة 1992 لعدل بما ينسجم مع التحولات الديمقراطية الجديدة وبما يكفل حرية العمل التعاوني بعيداً عن القيود والتحديدات غير المبررة وتوفير الشفافية في التعامل الثنائي.

هـ- الأعتماد على العناصر الفنية والادارية والمالية المؤهلة من غير الذين كانوا سبباً في خروج الحركة التعاونية عن اهدافها واصبحوا ادوات إرهاب بيد القيادات العليا وضحيوها على الخلافات والانحرافات.

و- دراسة امكانية تقليل اعداد الجمعيات وتنسيقها مع تكثيف خدماتها التعاونية.

ز- التوجه نحو الوزارات ذات الصلة بالنشاط التعاوني أو الدوائر الاخرى للدخول بأتفاقات جديدة تخدم مصالح الأطراف المعنية.

تشييد خط لنقل الكهرباء من مصر إلى العراق عبر الشبكة الاردنية

عمان (أ ف ب)-

قال مدير مؤسسة الكهرباء في الاردن إنه سيتم تشييد خط يغذي العراق بالكهرباء من مصر إنطلاقاً من الاراضي الاردنية.

ونقلت الوكالة الرسمية (بترا) عن المدير العام لشركة الكهرباء الاردنية أحمد حياصات إن "وزارة الكهرباء العراقية اتفقت شفوياً مع مجموعة من المستثمرين العرب على بناء خط لتزويد العراق بالكهرباء من منطقة الريشة في الاردن (شرق) إلى منطقة عكاشات داخل الاراضي العراقية".

أوضح المسؤول أن هذا الخط سيمتد على طول 150 كيلو متراً، مضيفاً إنه سيتم بعد إنهاء اعمال بنائه "استيراد الطاقة الكهربائية من مصر إلى العراق من خلال الشبكة الاردنية".

وأشار إلى إنه "سيعقد قريباً لقاء ثلاثي اردني مصري عراقي للاتفاق على الجوانب القانونية والتجارية لهذا الموضوع" ومنها إبرام اتفاق بين العراق ومصر حول اسعار الطاقة الكهربائية وآخر مع الاردن حول شروط مرور الطاقة والتكلفة المترتبة على ذلك.

وفي مجال تدريب الملاكات العراقية، قال المسؤول الاردني إنه "تم حتى الآن تخريج دورتين في مجال انظمة التحكم بالشبكة الكهربائية" مشيراً إلى أن البحث جار حالياً في تنظيم دورات تدريبية للملاكات العراقية في الاردن من خلال الامم المتحدة.

وكان العراق قد افتتح في كانون الثاني الماضي مكتباً تنسيقياً في عمان لقطاع الكهرباء وذلك ضمن اتفاق تعاون بين البلدين، مهمته اطلاق مستدرج عروض لمشاريع في العراق وخطة مساعدة لتدريب الملاكات العراقية.

كما وقع العراق والاردن في تشرين الثاني الماضي مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الكهرباء يقدم بموجبها الاردن المساعدة للعراق لاعادة تأهيل شبكته.

الامم المتحدة تفتح تحقيقاً حول برنامج "النفط مقابل الغذاء"

نيويورك (أ ف ب)-

اعلن الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان ان المنظمة الدولية فتحت تحقيقاً حول برنامج "النفط مقابل الغذاء".

وقال عنان إن ديليب نير، رئيس مكتب جهاز المراقبة الداخلية في الامم المتحدة، كلف القيام بهذا التحقيق.

وكانت وسائل اعلام اميركية ذكرت مؤخراً أن النظام السابق حول بالتواطؤ مع شركات غربية اكثر من مليار دولار.

وكانت الامم المتحدة قد وضعت برنامج النفط مقابل الغذاء في 1996 لتخفيف اعباء الحظر الدولي الذي كان مفروضاً على الشعب العراقي.

وكان رئيس هذا البرنامج بينون سيفان قد نفى رسمياً مطلع شباط الاتهامات التي اوردتها وسائل الاعلام الاميركية.

التنمية المستدامة والفكر الانساني

أ.د. المهندس حيدر كمونة
جامعة بغداد

تؤكد التنمية المستدامة على الخصوصية المحلية والهوية الثقافية للمجتمع، إذ ان التجربة اثبتت إن اهمال الخلفية الثقافية تؤدي إلى فشل المشاريع التنموية وعدم الاستجابة لها، أو على العكس من ذلك، فإن المشاريع التنموية التابعة من ذات البيئة الثقافية والحضارية سوف ينتج عنها تفاعل بين الانسان والتنمية بشكل يشجع على الابتكار ودفع عملية التنمية إلى الأمام. فالتأكيد على الخصوصية المحلية للمشاريع التنموية أمر في غاية الأهمية، خاصة في مجال زيادة الوعي البيئي، ولنا في تخطيط وبناء المدينة العربية التقليدية الاسوة الحسنة، فالطرق والاساليب المحلية الخاصة التي استنبطها أجدادنا في بناء وتخطيط المدينة العربية والاحترام الذي أبداه الانسان العربي لبيئته وتقديسه لمواردها كالماء، والغروسات الخضراء والطريقة العقلانية الرشيدة في استخدام الطاقة والتفاصيل المعمارية والتخطيطية المبتكرة في تطويع المناخ الحار، من الممكن أن تكون منهجية عمل في ابتداع اساليب تخطيطية ملائمة لمدينة اليوم تأخذ بنظر الاعتبار استدامة البيئة ومعطياتها للاجيال القادمة.

إن أحدث توازن بين معدلات النمو من جهة ومحدودية الموارد من جهة أخرى يمثل حجر الزاوية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية إلى جانب النمو الاقتصادي مع الوعي بضرورة الحفاظ على البيئة وعدم الاضرار بها عن طريق الاستغلال الامثل للموارد في كل مجالات التنمية الزراعية منها والصناعية، وذلك عن طريق توجيه الزراعة والانتاج الزراعي باتجاه تحقيق توازن بيئي، إذ إن الاستغلال للجحف للثروات المائية وخصوبة التربة من الممكن أن يؤثر بشكل كبير في قابلية التربة على الانتاج وبالتالي الى التصحر. ويتوقع أن يشهد القرن الحالي زحف الصحراء على المناطق الخضراء بشكل مخيف، إضافة إلى الجفاف الذي يعانيه سكان دول الجنوب إلى جانب تلوث المياه السطحية بالملوثات خاصة تلك الناتجة عن الصناعة وهذا هو الجانب الآخر من التنمية الاقتصادية الذي يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار.

إن أزمات الطاقة هي إحدى نتائج التنمية الاقتصادية غير المستدامة، ويعتبر الوقود الاحفوري (النفط والفحم) أحد أكثر مصادر الطاقة انتشاراً وقد كانت نتيجة الاستغلال الضخم لهذا النوع من الوقود ظهور كميات كبيرة من الملوثات، ابرزها زيادة نسبة غاز ثاني أوكسيد الكاربون الناتج عن الاحتراق وتأثير ذلك على ظاهرة الاحتباس الحراري لجو الارض وبالتالي صور وشكل الحياة على الارض. أن ترشيد استهلاك الوقود إلى جانب استنباط انواع من الطاقة تعتمد على استغلال الطاقة الحرارية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح هو من استدامة الوارد الطبيعية عن طريق تقليل استهلاك الوقود وتقليص التلوث بعوادم احتراقه.

وهذا هو الهدف الرئيس للتنمية المستدامة. التحدي الاساس أمام أصحاب القرار في عالم اليوم، إذ إن تحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يكون متلازماً مع العدالة الاجتماعية ونابعاً من خصوصية البيئة المحلية والتأكيد على الوطنية في المشاريع التنموية بهدف التركيز على الاجيال القادمة وصولاً إلى تنمية نظيفة النتائج والدلولات، تنمية تصل إلى الانسان وترفع من إنسانيته، لا التنمية الدول القائمة على الاستغلال والتدمير، تنمية إنسانية الطابع والمحتوى، فالتنمية المستدامة تقف اليوم كضرورة من ضرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مستندة إلى فكر إنساني واع لدور الانسان كمحافظ على البيئة وكجزء منها يعمل على توازنها ويحافظ عليها بعيداً عن استغلالها وتدميرها.

عمان وروما توقعان اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي

عمان (أ ف ب)-

وقع وزير المالية الاردني محمد ابو حمور ووزير الدولة لشؤون التجارة الخارجية الايطالي الفونسو اورسو الذي يزور الاردن، اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي في عمان، بهدف تشجيع الاستثمار بين البلدين.

ونقلت وكالة الانباء الاردنية (بترا) عن وزير المالية الاردني إن "توقيع هذه الاتفاقية يأتي في اطار الحرص للتواصل على بناء بيئة جاذبة للاستثمارات" معرباً عن امله في أن تشكل هذه الاتفاقية "حافزاً اضافياً للشركات الايطالية لانشاء مشاريع لها في الاردن".

ومن جانبه قال المسؤول الايطالي إن "الاردن يمثل قاعدة اساسية للصناعة بهدف التصدير إلى المناطق الخارجية، معتبراً أن عمان تمثل "البوابة الثانية للدخول إلى العراق "بحسب المصدر نفسه.

وقدم وزير الدولة الايطالي لشؤون التجارة الخارجية بزيارة الى عمان أجرى خلالها محادثات حول تعزيز مشاريع الشراكة مع الاردن من أجل تعزيز نشاط قطاع الاعمال في العراق المجاور.

وشارك اورسو الذي يترأس وفداً من 25 عضواً في ورشة عمل عقدت في عمان وتمحورت حول تعزيز التعاون الصناعي بين ايطاليا والاردن.

وتعتبر ايطاليا الشريك التجاري الاوروبي الثالث للاردن إذ بلغ التبادل التجاري بين عمان وروما 225 مليون دولار عام 2003.

مجموعة "بومبارديه" الكندية في وضع حرج

تورنتو (أ ف ب)-

اعلنت المجموعة الكندية "بومبارديه" الناشطة في مجال النقل وصناعة الطيران الغاء (6600) وظيفة واقفال سبعة مواقع انتاج في اوربا ضمن فرع المعدات الخاصة بالسكك الحديد.

وقالت المجموعة في بيان ان 86% من مجمل الوظائف الملغاة تتركز في اوروبا.

واوضحت ان قرار اقفال المصانع يطول مواقع امادورا في البرتغال ودربي براييد بارك ودونكاستر في بريطانيا في عام 2004، وتليها مصانع برلتيلن في سويسرا وامندورف في المانيا وكالمار في السويد وويكفيلد في بريطانيا خلال عام 2005.

تحليل الطاقة

الاحتياطي الاستراتيجي من النفط سيستمر بالارتفاع وكذلك الاسعار

كورين سويسا

واشنطن/

اوصى مجلس الشيوخ الاميركي بوقف رفع الاحتياطي الاستراتيجي من النفط في الولايات المتحدة املاً بمنع ارتفاع اسعار النفط الخام، لكن هذه المبادرة قد تواجه معارضة من البيت الابيض.

واقر مجلس الشيوخ قراراً يطلب من الحكومة وقف شراء النفط الذي يهدف لتعزيز الاحتياطي الاستراتيجي من النفط بما مجموعه 35 مليون برميل خلال السنة ونصف السنة المقبلة.

واعتبر السناتور الديمقراطي كارل ليفين الذي عرض التعديل "في وقت تقترب اسعار النفط من مستويات قياسية، وبلغ فيه الاحتياطي الاستراتيجي 93% من قدراته القصوى من تجيد اعتماد تعليق موقت لشراء النفط للاحتياطي الاستراتيجي واستخدام هذه الدولارات لتعزيز امن الاراضي الاميركية".

ومضى يقول إن هذا الاجراء سيكون له تأثير ايجابي على تراجع اسعار الوقود لتخفيف العبء عن العائلات الاميركية التي تواجه اسعاراً مرتفعة للغاية".!!

لكن جون كيلدوف المحلل في "فيما" يعتبر ان "من غير المرجح أن تتم الاستجابة لهذا الطلب".

ويضيف "الظن إن إدارة بوش مترددة كثيراً في هذه المرحلة في تعليق شراء النفط" لتعزيز الاحتياطي "مشدداً على أن "الإدارة انتقدت تحرك مجلس الشيوخ".

ولم يتم اقتراح اي قرار مماثل في مجلس النواب الاميركي.

وتفيد نشرة "لوندبرغ سورفي" المتخصصة ان سعر الغالون الوسطي (3.8 ليترات) من الوقود وترفع إلى مستوى قياسي قدره 1.77 دولار خلال الاسبوعين الاخيرين على المستوى الوطني. وكان المستوى القياسي السابق 1.67 دولار وسجل في ايار 2001.

وفي حين تراجعت اسعار النفط مع بسبب الشكوك حول تطبيقه.

واعلن الرئيس الاميركي جورج بوش في تشرين الثاني 2001 بعد احداث 11 ايلول إنه ينوي رفع الاحتياطي الاستراتيجي الى اقصى قدرته أي 700 مليون برميل.

ويضم الاحتياطي الاستراتيجي للنفط حالياً 746.05 مليون برميل وهو أعلى مستوى له منذ تشكيله في عام 1977. وهذا الاحتياطي مخزن في مناجم ملح على طول خليج المكسيكي ولايتي تكساس ولويزيانا.

ووحدها الحكومة مخولة بإصدار الامر باستخدام هذا الاحتياطي الاستراتيجي في حال حصول توقف خطير بامدادات النفط في البلاد.

والأوامر التي اعطيت لوزارة الطاقة تقضي بإضافة حوالي الف برميل من النفط يومياً على الاحتياطي الاستراتيجي أي "700 الف برميل في الاسبوع" على ما يقول كيلدوف الذي يؤكد رغم ذلك ان "اكثر من مليون برميل تضاف اسبوعياً وقبل شهر اضيف مليونا برميل في اسبوع واحد".

ويقول كيلدوف "يقال إن اكثر من 30 مليون برميل اضيفت على المخزونات التجارية الامر الذي يضعنا فوق مستوى 300 مليون برميل لربح مليون برميل.

وكانت مخزونات النفط لخام مع استثناء الاحتياطي الاستراتيجي، 972.5 مليون برميل في الاسبوع الاول من اذار.

ويلخص كيلدوف الوضع بقوله "الحكومة والصناعة يتنافسان على مورد نمين جداً في وقت يشهد فيه الانتاج مشاكل في فنزويلا ونيجيريا والعراق".

وتعتبر الوكالة الاميركية لمعلومات الطاقة أن احتمال حصول تراجع كبير في اسعار الوقود قليل فصل الصيف والسفر لمسافات طويلة بالسيارة قد تراجع وثمة احتمال كبير أن يشهد الربيع ارتفاعاً جديداً في الاسعار.

الهاتف المحمول منجم ذهب.. في ايران: 6.5 مليون خط بيعت خلال عشرين يوما

حسين جاسب

طهران (أ ف ب)-

اعلنت هيئة الاتصالات الايرانية انها حققت خلال عشرين يوما ارقاماً قياسية في مبيعات خطوط الهاتف المحمول حيث باعت 6.5 مليون خط على الرغم من ارتفاع السعر الذي بلغ 530 دولار للخط الواحد ما عاد على خزينة الدولة بمليارين و930 مليون دولار.

واعلنت هيئة الاتصالات التي كانت تتوقع مبيعات تصل الى مليوني خط حتى العاشر من اذار، الاحد انها تضطر في سياق الاقبال الكبير في اعتماد مبدأ القرعة لمنح الخطوط الاولى عام 2005.

وتعهدت بان تبذل كل ما في وسعها للوفاء بما تعهدت به.

وقد تهافت ملايين الايرانيين على مكاتب البريد والمصارف لشراء خطوط للهاتف المحمول بسعر مرتفع يبلغ 530 دولار اعلى الرغم من انهم لن يتسلموا الى خط قبل مضي عام كامل.

الى ذلك يبقى الحصول على جهاز الهاتف نفسه الذي يراوح سعره بين مئة والف دولار وهو مبلغ يعتبر ثروة في ايران.

وسواء كان الهاتف المحمول للعمل او للتباهي فعلى الايرانيين اما ان يدفعوا مبلغ 1200 دولار للحصول على لخط في السوق الحرة او انتظار طرح الخطوط العشوائي من قبل الهيئة الوطنية للاتصالات.

وبدت طوابير الانتظار للحصول على خط هاتفي اطول من الطوابير في الانتخابات التي جرت في الوقت نفسه وبلغ فيها الامتناع معدلات قياسية. كما يحب الايرانيون ان يردوا ايضاً بسخرية. ولم يكتف العديد من الايرانيين بشراء خط واحد بل سعى الكثير منهم الى شراء حتى 51 خطاً.. والسبب بسيط هو الاستثمار في بلد تندر فيه مثل هذه الفرص وحيث يتوجه المستثمرون الى سوق العقارات او السيارات التي يتصاعد سعرها عاماً بعد عام خلافاً للبلدان الاخرى. في هذا الاطار يعتبر الهاتف المحمول استثماراً يتضاعف خلال عام واحد. ولسنا الى الصحف فان موطنا ايرانيا اشترى خمسة الاف خط. ولا شك ان الشبكة المحدودة في ايران هي التي ستدفع الثمن في مواجهة هذا الاقبال، اذ ان التصل يمكن ان يحاول الاتصال اكثر من عشر مرات بدون ان يفلح بسبب "الاشباع" ليستمع في كل مرة الى الرد الآلي "الخطوط مشبعة" او "تعذر الاتصال بالرقم.. حاول ثانية". ويتعين على ايران حيث الاتصالات سواء الثابتة او المحمولة احتكار للدولة ان تستعين بالخبرات الاجنبية لتطوير قطاع يعاني بشدة من الشكل التقليدية للاقتصاد الايراني. وقد عهدت الدولة بانشاء شبكة ثانية خاصة الى كونسورسيوم دولي تتولى زمامه الشركة التركية "تورك سيل" ويضم شركة "اريكسون" السويدية و"تيليسونيرا" الفنلندية. في استثمار يبلغ 1.3 مليار دولار على 15 عاماً. وقال وزير الاتصالات احمد معتمدي "حتى نهاية السنة (الايرانية) سيرتفع عدد خطوط المحمول الى 5.3 مليون خط في السنة المقبلة (بين اذار 2004 وشهر نفسه من 2005) سيكون هناك مليونا خط جديد قيد العمل". وتسعى الحكومة الى رفع عدد الخطوط الى عشرة ملايين خلال السنوات الخمس المقبلة. وستكون الخطوط الجديدة اقل كلفة (5.1 مليون ريال او 871 دولار) لكن الاتصالات ستكون اغلى. وفي مدى 15 عاماً سيكون لدى الشبكة الثانية 16 مليون مشترك. بانتظار هذا العرض الكبير فان القرعة لاختيار اوائل المحظوظين ستجري في السادس عشر من ايار المقبل.